# مجموعة الأدوات الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

## التكنولوجيا التنظيمية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

شكلت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مجالات أساسية في تطوير التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) في السنوات الأخيرة. وتستخدم المؤسسات المالية التكنولوجيا اليوم مثل تكنولوجيا مراقبة المعاملات والفحص للعقوبات وفحص وسائل الإعلام بحثاً عن أخبار سلبية وأنظمة أعرَف عميلك من أجل المساعدة في رصد وتحديد الأنشطة المحتملة في مجال الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والروابط بالجريمة.

وقد شدد المحترفون من القطاع المالي على أهمية التكنولوجيا في مواجهة مخاطر الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في الاستطلاع الذي أجرته Themis كجزءٍ من مشروعها البحثي، إذ أشار 82 في المئة من المشاركين إلى فعالية مراقبة المعاملات، وذكر 66 في المئة منهم البحث في وسائل الأعلام عن المعلومات السلبية فيما أشار 56 في المئة إلى قوائم العقوبات. كما قالت الأكثرية الساحقة من المشاركين في الاستطلاع (96 في المئة) أنّهم يرحّبون بالمزيد من الإرشادات حول كيفية رصد الروابط المحتملة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بما في ذلك في ما يتعلق بأنظمة وأدوات التكنولوجيا التنظيمية ذات الصلة.

من خلال فهم مخاطر المؤسسات المالية بعد تقييم دقيق للمخاطر على مستوى المؤسسة، يمكن اختيار التكنولوجيا المناسبة لكل استخدام محدد مع الخيارات المختلفة المذكورة في مجموعة المعدات.

وتسمح الحلول التي تشمل تقنيات تحليل البيانات المتقدّمة مثل البيانات الضخمة (Big Data) ومعالجة اللغات الطبيعية (NLP) والذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة (Machine learning) للمؤسسات المالية أن تسرّع التحقيقات وتجد الروابط بين الحسابات والشبكات الجرمية والجريمة المنظّمة التي قد لا تظهر عند الاعتماد على الإجراءات اليدوية.

وسيمكّن الاعتماد الأوسع والاستراتيجي لهذه الأشكال من التكنولوجيا ودمجها ضمن برامج الامتثال الخاصة بالجريمة المالية من الحصول على قدرات أكثر استهدافاً وتركيزاً على المعلومات الاستخبارية، ما سيؤدّي إلى عدد أكبر من تقارير المعاملات المالية الفعالة المرفوعة من قبل المؤسسات المالية إلى السلطات المختصة.

ونظراً لمدى تعقيد جريمة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وروابطها الوثيقة بالمنظمات الجرمية الكبيرة وعصابات الجريمة الخطيرة ومع التطور المستمرّ لأنماط المؤشرات التحذيرية، تزداد الحاجة إلى هذه الأنواع من التكنولوجيا للمساعدة في رصد الأنشطة المشبوهة المرتبطة بالاتجار بالأحياء البرية والإبلاغ عنها.

يوفّر هذا الدليل الإرشادي المزيد من التوصيات ودراسات الحالة حول:
1. تكوين منطق الرصد في التكنولوجيات الموجودة
2. النظر في تطبيق الحلول الجديدة للتكنولوجيا التنظيمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية



UK Government · SOCnet Serious & Organised Crime Network · TRAFFIC · WWF · THEMIS

## تكوين منطق الرصد في التكنولوجيات الموجودة

يناقش هذا القسم حالات الاستخدام المحدد التي تظهر كيف يمكن لحلول التكنولوجيا التنظيمية الموجودة لدى المصرف أن تزيد كفاءة وفعالية جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

**حالة الاستخدام الأولى: التدقيق والاختبار لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة**

على المؤسسة المالية أن تتأكد أولاً أنها تمتلك التكنولوجيات الصحيحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل رصد مؤشرات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ولا بد أن يتضمن ذلك نظاماً متيناً لفحص قوائم العقوبات مصمّم بشكلٍ يرسل الإنذارت عند رصد الأسماء المدرجة على قوائم العقوبات الأبرز في العالم ويتمكن من رصد الأسماء الخاضعة للعقوبات حتى عندما تكون معدّلة من خلال استخدام الخوارزميات لتقييم قدرات نظام الفحص على المطابقة الغامضة (fuzzy matching).

إنّ التلاعب بالخوارزميات سيؤدّي إلى اختبار إجهاد لنظام الفحص ويجعل من الأصعب للنظام هذا أن يحدد ويرسل الإنذارات بالمقارنة مع سجلات العقوبات. كما يجب أن يتمكّن النظام من إرسال الإنذرات بالمقارنة مع كلمات مفتاح مرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية كجزءٍ من نظام فحص المعاملات لدى المصرف.

يجب اختبار أنظمة فحص العقوبات بشكلٍ دوري للتأكد من عملها بالشكل المتوقّع وأنّ عدد حالات المطابقة الإيجابية الخاطئة التي يولّدها النظام قابلة للإدارة ولا تضغط بشكلٍ كبير على الموارد المتوفرة.

وكجزءٍ من التدقيق في النظام، لا بد أن تتأكد المؤسسات المالية من تحديث بيانات قوائم العقوبات لديها بشكل متكرر بما أنّ التعديلات على قوائم العقوبات الأبرز دولياً تطرأ يومياً في أغلبية الأحيان. والأمر سيّان بالنسبة إلى المصادر الإعلامية للأخبار السلبية بما أنّ تلك البيانات يجب أن تُستخدم من أجل عمليات التحقق من معرفة العميل وتدابير العناية الواجبة وتدابير العناية الواجبة المعززة بالوقت الحيّ من أجل الحدّ من كافة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب - بما في ذلك تلك المرتبطة بالتحديد بالاتجار غير المشروع بالاحياء البرية.

في ما يتعلّق بتكنولوجيات مراقبة المعاملات، على هذه الأنظمة أن توفّر للمصرف صورةً شاملة للنشاط المالي للعميل. ولا بد أن تغطي مستويات المخاطر وتتوقع الأنشطة المستقبلية ضمن الملف الوصفي لمخاطر العميل الذي تم التأكد منه، مع إرسال إنذار عند حصول معاملة تقع خارج نطاق هذا الملفّ الوصفي المحدد.

يساعد اختبار نظام مراقبة المعاملات واعتماد قواعد مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية على رصد أي أخطاء وأي معايير غير صحيحة لتحديد السقوف قد تتسبب بإطلاق الإنذارات غير الضرورية أو بعدم رصد بعض المعاملات المحددة التي تنطوي على سلوكيات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

**حالة الاستخدام الثانية: ضبط وتحسين الأنظمة الموجودة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

يساعد اختبار نظام فحص العقوبات المصرف على فهم تكوين النظام مع تحديد نقاط الضعف فيه ضمن معايير الرصد المحددة مسبقاً. ويساعد الاختبار على تحسين وتعزيز أداء النظام من خلال الضبط التكراري المستمرّ لتعزيز فعالية نظام فحص العقوبات. وسيؤثر ذلك بشكلٍ إيجابي على قدرة المصرف على رصد الكلمات المفتاح المعروفة بارتباطها بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

سيحدد اختبار واعتماد نظام مراقبة المعاملات أوجه الضعف في قدرات نظام المراقبة على الإنذار وهذا ما يوفّر المعلومات المطلوبة من قبل فريق الفنيين لدى المصرف ليفهموا فرضياتهم الموجودة حول المؤشرات التحذيرية للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومن ثم القيام بأنشطة التصحيح والتحسين ما بعد الاختبار للتخلص من الأخطاء في النظام التي تؤدي إلى تضييع الوقت.

سيحدد اختبار واعتماد نظام مراقبة المعاملات أوجه الضعف في قدرات نظام المراقبة على الإنذار وهذا ما يوفّر المعلومات المطلوبة من قبل فريق الفنيين لدى المصرف ليفهموا فرضياتهم الموجودة حول المؤشرات التحذيرية للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومن ثم القيام بأنشطة التصحيح والتحسين ما بعد الاختبار للتخلص من الأخطاء في النظام التي تؤدي إلى تضييع الوقت.

**حالة الاستخدام الثالثة: المراقبة المستمرّة لفعالية وكفاءة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

تنطوي الخطوة الأخيرة على المراقبة المستمرّة لفعالية وكفاءة نظام فحص العقوبات ومراقبة المعاملات. يجب مراقبة كافة تكنولوجيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ مستمرّ لضمان بقائها مضبوطة بشكلٍ صحيح وأنّ عدد حالات المطابقة الخاطئة التي يولّدها النظام يبقى ضمن نطاق مقبول.

يؤدّي نظام مكافحة غسل الأموال المضبوط بشكلٍ صحيح والمكيَّف على أساس الهدف المطلوب إلى إنذارات صالحة وجيّدة خاصة بالاتجار بالأحياء البرية من دون تشويش مفرط من النظام بسبب حالات التطابق الخاطئة المتعددة.

# مجموعة الأدوات الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

## تطبيق حلول التكنولوجيا التنظيمية الجديدة لمكافحة الاتجار بالأحياء البرية

فضلاً عن تحسين الأنظمة الحالية للتأكد من رصد أنماط الاتجار بالأحياء البرية بشكلٍ مناسب ودقيق، من المفيد أيضاً تقبّل واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمساعدة في مكافحة المخاطر المحددة لهذه الجريمة. وفي تطبيقها للنهج القائم على المخاطر، ستحتاج بعض المؤسسات المالية إلى تطبيق المزيد من التكنولوجيات من أجل تعزيز الضوابط والحرص على رصد المخاطر المحتملة للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

إليكم قائمة بمجموعة من حالات الاستخدام المحددة للتكنولوجيا التنظيمية الحديثة المُطبَّقة حالياً لمكافحة الاتجار بالأحياء البرية:

**حالة الاستخدام الرابعة: رسم ملف مخاطر العميل بشكلٍ معزز**
**فئة التكنولوجيا التنظيمية: تعلّم الآلة (ML)**

يمكن لاعتماد نماذج تعلّم الآلة الإضافية التي تُضاف إلى التكنولوجيات الموجودة أن يغني قدرة أنظمة مراقبة المعاملات على تحديد المعاملات المشبوهة من خلال تعزيز الملفات الوصفية لمخاطر العملاء. ويمكن لتعلّم الآلة المساعدة في تعديل إعدادات نظام رسم الملفات السلوكية التي تعمل بالوقت الحيّ وفي رصد أي حركة غريبة في حساب مصرفي ما كان من الممكن رصدها بطريقة أخرى. هذا ويمكن تكييف نماذج تعلّم الآلة بشكلٍ متخصص لرصد مؤشرات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

# مجموعة الأدوات الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

**حالة الاستخدام الخامسة: رصد المؤشرات التحذيرية للاتجار بالأحياء البرية المرتبطة بغسل الأموال القائم على التجارة**
**فئة التكنولوجيا التنظيمية: الذكاء الاصطناعي في المجال البحري**

قد ترتبط المخاطر التنظيمية بكافة أوجه المعاملات التجارية، بما في ذلك البائع والشاري والمنطقة والمدينة والمرفأ والسلع والسفن المُشاركة في عملية شحن المنتجات.

ما زال غسل الأموال القائم على التجارة يشكّل محطّ اهتمام أساسي لتجار الأحياء البرية والمستفيدين من ذلك الاتجار من أجل إخفاء السلع غير المشروعة وغسل الأموال. وتمكّن تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي الجديدة الموجّهة بشكلٍ محدد إلى المجال البحري من تعقّب الشحنات ونشاط الشحن لمراقبة مسارات التهريب المحتملة والسلع المشحونة ووزنها الحقيقي بالمقارنة مع الوصف المذكور على وثائق الشحن.

**حالة الاستخدام السادسة: إدارة البيانات والإبلاغ عنها بشكلٍ أكثر فعالية**
**فئة التكنولوجيا التنظيمية: منصّات الإبلاغ الخاصة بمخاطر الحوكمة والامتثال**

انتشر في السنوات الأخيرة الاستخدام المتزايد لمنصّات مخاطر الحوكمة والامتثال (GRC) من أجل أتمتة موجبات الإبلاغ الخاصة بالمصرف، وخاصةً من خلال رفع تقارير المعاملات المشبوهة. وتؤدّي هذه الأنظمة إلى أتمتة وتعزيز الشفافية في الإبلاغ عن المعلومات إلى الهيئات التنظيمية وفي بعض الأحيان إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويمكن لمنصّات مخاطر الحوكمة والامتثال المكيّفة على أساس أنشطة غير مشروعة محددة وأنماط محددة لغسل الأموال مثل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية أن تجمع بين مدخلات متنوعة للبيانات لبناء تقرير شامل ودقيق بالوقت الحي.

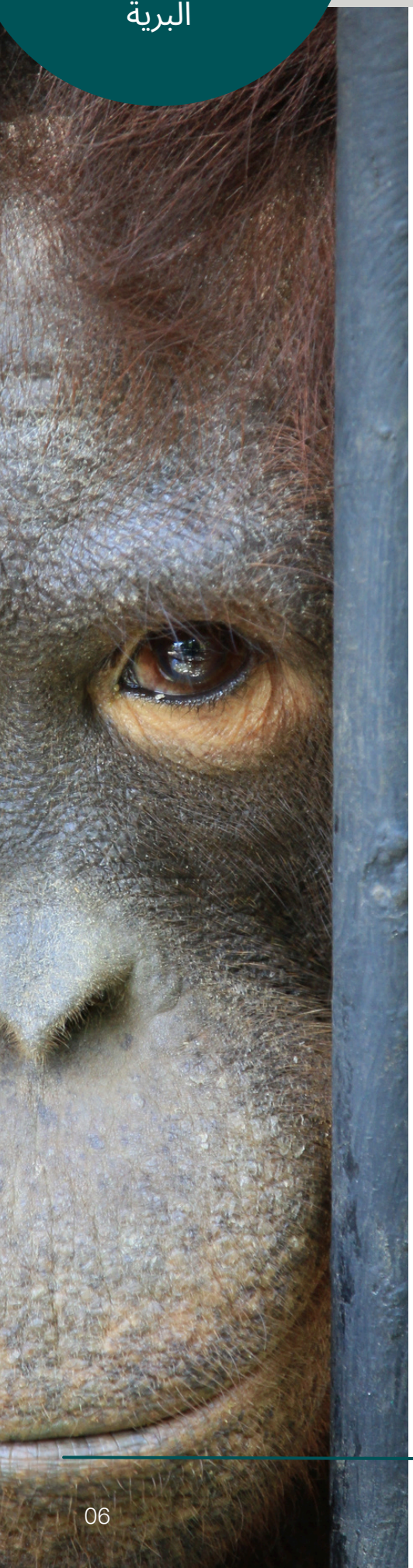

## أهمية التكنولوجيا

ما زالت التكنولوجيا القوة المحفّزة للتغيير ضمن العديد من المؤسسات. وينطبق ذلك طبعاً على حلول التكنولوجيا التنظيمية الرائدة التي يمكن استهدافها بالتحديد لتعطيل الاتجار بالأحياء البرية. ومن أجل تمكين هكذا ابتكارات، لا بد من وصول المصارف إلى البيانات ذات الصلة والدقيقة والنظيفة وأن تتمكن من فهمها لكي تستقي منها المدخلات القيّمة وتستخدمها لتمكين اتخاذ القرار بشكلٍ أفضل للحد من مخاطر الجريمة المالية.

## الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تشكّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضاً وجهاً مهماً من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في مساعي القطاع بدعم من عدة جهات حكومية. هناك اليوم موجة عالمية من الدعم في مجال الامتثال لتمكين نقل المعلومات في مجال النشاط المالي غير المشروع؛ ويشكّل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وجهاً كبيراً من ذلك، نظراً للطبيعة العالمية لسلاسل التوريد والتدفقات المالية.

تشكّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تشمل المنظمات غير الحكومية والحكومات والقطاع الخاص عاملاً أساسياً حيث تكون المعلومات متوفرة بشكلٍ فوري لتسهيل اعتماد نهج موحّد عبر القطاع تجاه رفض تقديم الخدمات المصرفية (de-banking) وتيسير منع التدفقات المالية غير المشروعة والمساعدة في مكافحة الاتجار بالأحياء البرية على الصعيد العالمي. ما زال العمل جارياً في هذا المجال حيث لدى كافة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى دورٌ أساسي.

لقد تم توفير هذا الدليل الإرشادي بالشراكة مع:

Est.2010 AML ANALYTICS

McDonell–Nadeau

UK Government

SOCnet Serious & Organised Crime Network

TRAFFIC

WWF

THEMIS